المقدمة :

الدراسات اللغوية المعاصرة عامرة بالمساعي والجهود المكثفة ، آخذة باتجاهات بحث محددة، ساعية إلى تحليل وسيلة التواصل البشرية بكل مستوياتها بدءاً من عناصرها الأولية وانتهاء بالوحدات الكبرى ، هادفة إلى عرض صورة دقيقة عنها وعن علاقتها بالعلوم الأخرى .

ومن هذه الدراسات ما يكتفي بلغة محددة بحثاً وتحليلاً ، ومنها ما يتجاوز النظام اللغوي الواحد حين يجعله أساساً ومنطلقاً وسبيلاً إلى كشف النقاب عن أنظمة لغوية أخرى سواء أكانت متقاربة في الأصل أم غير متقاربة رامياً إلى تعميم الدراسة لا تخصيصها؛ لأن حدوده تخرج عن حقل اللغة الواحدة، والناظم الفاعل للضرب الثاني من هذه الجهود هو هدف اللغوي نفسه ومنهجه النظري الذي يتسلح به بله مدرسته اللغوية التي ينتمي إليها.

والدراسات اللغوية المقارنة التي تلاحظ في هذا الحقل المعرفي الواسع اليوم تمثل أحدَ اتجاهاته البارزة ، وتعرفُ علماءَ دأبوا على موازنة أنظمة لغوية متعددة معتمدين على " قاعدة أساسية " لبناء صرح دراسي هدفه وصفُ النظام كلِّه أو أجزاء منه ، كوصفه للبنية الصوتية أو الصرفية أو المعجمية أو الدلالية استناداً إلى هدف سبق تحديده.

لذا يتساءل المرء في أيامنا هذه عن هويّة هذه الجهود والمساحة التي تغطيها مدقّقاً في حقيقة مشروعيتها ، راغباً في معرفة معاييرها التي قد تساعده في تصديق نتائجها وإقرارها وبناء الجديد عليها .

ومن هنا آثرنا الوقوف أمام قضية شغلت علماء اللغة وما زالت تحتل مساحة واسعة من اهتمام كثيرين من تلامذة علم اللغة ؛ قضية تساعد الدارس في وضع النقاط على الحروف وتختزل في التساؤل الآتي :

هل تعرف المقارنة اللغوية معايير خاصة يُستَند إليها للوصول إلى نتائج يرضى عنها كل لغوي مهما اختلفت جماعته اللغوية على الرغم من تفاوت درجة هذه المقارنة بين اللغويين تفاوتاً يتناسب والأسباب التي سبقت الإشارة إليها ؟

الإجابة عن هذا التساؤل تحتاج إلى معرفة حقيقة علمية غدتْ اليوم مسلمة ، تتلخص في: وجود تيارين متباينين في هذا المجال ، يرمي كل منهما إلى التعريف بطبيعة الوصف اللغوي :

١ – تيار خاص يرمي إلى استخلاص السمات الخاصة بلغة محددة دون غيرها .

٢ – وتيار عام يهدف إلى وصف لغات متعددة ، والوقوف على خصائصها .

فيجد الأول ما يمثله في ثقافات وحضارات وجماعات لغوية كثيرة ، ويأخذ شكلاً يتجلى في أوضح صوره في :

أ – الفلسفة السلوكية التقليدية التي عرفت مساحة واسعة من الانتشار في أوربا .

ب – النحو الدلالي الذي شق طريقه في ألمانيا متمثلاً بـ : " ليوفايسغيربر" مؤسس المدرسة الألمانية في بون في خمسينيات القرن الماضي .

ج – الفلسفة التحليلية الآخذة بالمنحى التحليلي في المناطق الناطقة بالإنجليزية[1].

واستناداً إلى هذه الحقيقة يمكن القول : لا تُتَّخذ البنى اللغوية الخاصة معياراً يرتكز عليه لتحديد درجة قابلية اللغات للمقارنة وذلك لارتباطها الوثيق والمباشر بالمستوى الفكري ، وبالخبرة الحياتية للجماعات اللغوية المختلفة ؛ لأن اللغة في حقيقة الأمر هي مؤسسة معقّدة تعرض صورة الحياة المؤثرة في طبيعة تفكير الناطقين بها .

أما التيار العام فقد ظهر في مراحل تاريخية متباعدة متمشياً مع موقف علماء المنطق متطوراً في حقل النحو الكلي للرواقيين ، ونحو " Port Royal " ، غير أنه لم يجد المناخ المناسب لتطوره إلا مع ظهور الفلسفة اللغوية في ستينيات القرن الماضي حين أجرى تطبيقات على قاعدة واسعة في اللسانيات [2].

وبناء على هذا التيار يمكن القول : ثمة كليات محدَّدة بمقدور الدارس إثباتها والتوصل إليها في اللغات جميعها ؛ كليات لابد من معرفتها ؛ لأنها أساسية ولا يستغنى عنها في بناء التراكيب اللغوية المفردة.

هذا مع العلم أنه ليس بالإمكان تجاهل حقيقة هوية اللغة المفردة وذاتيتها واستقلاليتها – انفرادها – بخصائص معيّنة ، إلا أن الفكرة تتبلور في أن ما هو فردي لا يتحقق إلا في إطار ما هو كلي وعام.

ومن هنا تعد اللغة أداة ، ويعد الكلام آلية تقنية ، وبهما يستطيع المجتمع أن يحل مشاكله الخاصة من خلال التفاهم والتواصل والعمل المشترك ، ولا يلحظ في اعتبار النظام اللغوي أداة ما يتناقض والاتجاه السابق الخاص بطبيعة العالم ، إذ ثمة قواعد نحوية وضعت هكذا ؛ لأن العالم موجود هكذا ، أو يفهم بهذا الشكل ، وبمقدور عالم اللغة أن يشير في هذا السياق إلى حالات تخص بعض اللغات مثل :

صيغة المفرد – صيغة المثنى – حالات استبدال الأسماء بالضمائر أنا – نحن– أنت... واشتراط بعض الظواهر لبعضها مثل استحالة وجود مثنى من غير جمع – غياب التحويل الصوتي في اللغات التي لا تعرف إلا الصوائت المتماثلة كاللغة التركية.

هذه الظواهر تؤكد أن آلية التنظيم النحوي ليس لها علاقة مباشرة بالعالم الخارجي[3]، وأن المعطيات التي سبقت الإشارة إليها تجعل الباحث

(1) – Ineichen ,Gustav : Allgemeine Sprachtypologie . Wissenschaftliche Buchgesellschft ,Darmstadt,1979, S.7

(2) – Adam, J.N.:A typological approach to latin word order. In : Indogermanische Forschungen, 1977,81 L S.70-99

(3) – Benvensite , Emile : La classification des langues. In :Problemes de linguistique general , I , paris 1966 , S. 99-118

اللغوي يصل إلى نتائج تخص هذا المستوى من الدراسة فيجد:

١- أن اللغات تقبل المقارنة فيما بينها

٢- أن مقارنة لغة بأخرى تمهد السبيل أمام إطلاق تعميمات مميزة نمطياً ، فضلاً عن الإفادة من قابلية المقارنة إفادة مثلى في حال تصنيف اللغات التي لا بد من مقارنتها ووصفها في إطار نظرية متميزة تميزاً نسبياً[4].

ولتباين إجراءات الوصف التي ستعرض فيما يلي تبايناً نظرياً ، وتنوعها تنوعاً كبيراً، سيجد العلم المعني بتنميط اللغات وتبويبها إلى أنماط مجالاً لحركة نسبية في ضوء المعطيات المتنوعة.

وبناء على ملاحظة الدراسات اللغوية المعنية بالمقارنة لابد من الإشارة مسبقاً إلى أن هذا المستوى الفرعي في علم اللغة العام لا يعرف إلى يوم الناس هذا نظرية عامة يعمل بها [5] .

ثانياً – المقارنة المنظمة:

هذا العنوان البسيط في شكله المعقد في مضمونه يضع المحلل اللغوي أمام قضية تدفعه إلى التساؤل : وهل هناك مقارنة غير منظمة ؟ أم أن كل مقارنة يعقدها اللغوي يجب أن تتحلى بهذه الصفة ؛ لأنها تنطلق من مسلّمة نظامية اللغة المبنية بناء تنظيمياً وفق قواعد ومعايير خاصة بها .

بيد أن الإمعان الدقيق في اللغات البشرية ، وحقيقة ما في بنيانها الداخلي من علاقات صوتية وصرفية ودلالية منظمة تنظيماً دقيقاً والانطلاق من أساس يحدد مادة المقارنة ، يجعلان اللغوي أمام مسألة رئيسة هي نظامية المقارنة.

فاللغة الطبيعية كما هي مستعملة في اللسانيات تمثل مركّبا يقدم مجردات تستمد من جملة الوقائع اللغوية المركبة تركيباً خاصاً ، والموضوعة على شريحة التحليل ، مع تشكيل التراكيب المكونة لتلك الوقائع نظاماً يجعل مقارنتها منظمة ؛ لأن الأساس المعتمد عليه منظم.

ومن خلال الاستقصاء الدقيق والملاحظة المتأنية ، والإدراك الواعي للمادة اللغوية المدروسة يتبين أن النصوص وما فيها من قواعد تشكل الحقل الخاص لمجموعة من المعايير التي لا بد من معرفتها قبل الشروع بأي تحليل حتى تكون الأحكام أو النتائج المتوصل إليها آخذة طابع الإقناع إنْ لم يكن التعميم .

فعلى سبيل المثال لا الحصر يلاحظ أن الدراسات التنميطية التي تعمل بمبدأ الكم في التحليل وتستند إلى " كثرة الاستعمال / التواتر " منطلقاً في هذا الميدان ، يشكل النص وحده المحور أو المركز فيها ؛ لأنه حقل غني بالوقائع اللغوية القابلة للدراسة والتبويب بعد الإحصاء – في حال استبعاد الجداول النحوية عن المستوى الإحصائي .

---

(4) – Spang-Hanssen ,H. : Probability and structural classification in language description ,Kopenhagen 1959

(5) – Ellis , J. : Towards a general comparative linguistics , den Haag 1966

ومما لا يقبل الجدل هنا أن الإجراء التحليلي الذي يتبع " الكم " في مثل تلك الدراسات التنميطية لا يأخذ طابع النظامية وإنما الطابع الاستبدالي بالمعنى الخاص ، وتستمد الوقائع المحللة وما يخصها من تأويلات وشروح من القواعد الواصفة عادة مع التسليم بأن اللغوي قادر على قراءة القواعد واستخلاصها اعتماداً على معرفته الذاتية وإتقانه لها، وإن كان غير متقن لهذه القواعد بنفسه فإنه يلجأ في حالات كثيرة إلى الرواة اللغويين لتحديدها صحة واستحساناً .

هذه القواعد الواصفة ؛ العامة، والذاتية والخاصة ، والمستقاة من الآخرين استفساراً قد تضع الدارس وجهاً لوجه أمام خطر تقديم معلومات غير دقيقة عن المستوى المدروس لانفراد في الموقف أو نقص في الاستقصاء الخاص بالرواة الذين يمثلون اللغويين أنفسهم في الغالب كما هو الأمر في دراسة " كراميسكي " [6] للأداة دراسة نَحَتْ منحى تخطئة المفهوم الخاص بتعريفها تعريفاً أثبتت صحته واستحسانه نتائج وقواعد متنوعة وضعها علماء قبله ، فمال في بحثه إلى عرضٍ وتحليلٍ خاصين بالاستعمالات غير الصحيحة أو غير المناسبة لها ، واصفاً تلك الحالات ، غير شارح الأسباب التي آلت بالأداة إلى هذا النحو من الاستعمال؛ لأن الأصل في دراسة النص اللغوي الذي سيكون أساساً لاستخلاص القواعد منه لتصبح معايير فيما بعد – أن يكون منتجه متسماً بالكفاءة اللغوية .

وبناء على هذا يكتفى بالنتائج التي تتوصل إليها الدراسة اللغوية المستندة إلى أسس منظمة ، لما لتلك النتائج من أهمية ، فهي تشكل القاعدة الأساسية للمقارنة ، ونقطة انطلاقها ، هذا إذا علمنا أن اللسانيات الخارجية كما فهمها " سوسيور " من حيث علاقة اللغة بالمؤثرات الخارجية تبقى خارج دائرة هذه الدراسة .

ولبناء مقارنة لغوية تقبل قبولاً عاماً ، وتبنى على أسس واضحة، يؤكد اللغوي الأمريكي " لابوف " ضرورة اعتمادها اعتماداً أولياً على قواعد النحو الأساسية ، لما لهذه القواعد من قيمة كلية ، أما المتغيرات الملحوظة فيها فتستبعد من هذا الإجراء لما لها من قيمة خاصة قد تتفرد بها لغة محددة بذاتها .

ومن هنا فإن دعوة العالم المذكور تنسجم مع المحتوى الفكري للفرضية المثلى التي تؤمن بتشابه البنى اللغوية على الرغم من كونها فرضية تقليدية قديمة ، يؤخذ بها في الواقع مفصولة عن المقتضيات الثقافية – الاجتماعية التي قد تسود تلك البنى سيادة تتباين بتباين المواقف [7]

واستناداً إلى الاتجاه الذي ارتآه " لابوف " تصبح البنى الصرفية – التركيبية وليس دلالتها هي المقصودة بموضوع المقارنة ، أما علم الدلالة

[6] – Kramsky, Jiri : The article and the concept of definiteness in language , den Haag-Paris 1972

[7] – Labov, William : Das Studium der Sprache in sozialen Kontext, In : W.Klein/D.Wunderlich : Aspekte der Soziolinguistk , Frankfurt a.M.1971, S.152

– أو ما تعنيه التراكيب اللغوية أو تشير إليه أحياناً – فلا بد من الأخذ به بوصفه متطابقاً متماثلاً ، لأن أبناء أي جماعة لغوية يتماثلون مع غيرهم من أبناء الجماعات اللغوية الأخرى في استعمال اللغة وسيلة للتعبير عما في أذهانهم من أفكار قد تكون ردود أفعال ، أو تعبيراً عن موقف تتشابه فيها جميعاً .

وعلى الرغم مما قد يحصل في تفاصيل تلك المواقف أو جزئياتها من تغيرات يأخذ المستوى الدلالي دور الثوابت في المقارنة ، إذا ما قورنت تلك الثوابت بالقواعد التنظيمية التي تخص طبيعة بناء التراكيب في اللغات .

فالدلالة التي يعبر عنها أو يعرب عنها تبقى ثابتة على الرغم من تباين البناء الصرفي والتركيبي والصوتي الوظيفي تبايناً يتناسب وطبيعة نظام اللغة المدروسة ، فالسؤال عن اسم شخص نخاطبه مثلاً يأخذ صوراً بنائية مختلفة في لغات مختلفة كما في الأمثلة الآتية :

	اللغة	التركيب	الدلالة	الصيغة
	العربية	ما اسمُك؟	الدلالة واحدة (الاستفسار عن الاسم)	الصيغ متباينة بتباين اللغات
	الفرنسية	comment tu t'appelles?		
	الألمانية	Wie heiβt du ? Wie ist dein Name ?		
	التركية	Adiniz nedir ? Adin ne?		
	الإنجليزية	What is your name?		

وعلى سبيل المثال يلاحظ أيضاً أن الإخبار عن مرض شخص في بعض اللغات الأوربية " هو يكون مريضاً ، he is sick / أو il est malade .... " يقابله في اللغة الإفريقية " بامبرا " تعبير خاص يتفق مع تلك التعابير في الدلالة ويخالفها في طبيعة البناء فيقال في هذه اللغة " المرض حوله " ، فالتعبيران يشيران دلالياً إلى معنى واحد ، إلا أنهما يختلفان في طبيعة التركيب .

يستخلص من هذا أن الكلية الدلالية المطلوبة بهذا الشكل تعد شرطاً جامعاً وناظماً في القواعد التي تخضع للمقارنة ، ولهذا يرى " غوشمان " [8] أن المتميز نمطياً في الحالات الدلالية المتطابقة لا يمثل سوى الفرق في طريقة التعبير ، فحب الأخ لطفله في كل من اللغتين الروسية والألمانية يأخذ الشكل التعبيري الآتي : الألمانية : " الأخ يحب طفله " بينما يعبر عنه في لغة " أواريش " : " محبوب للأخ طفله " .

ويضاف إلى هذا أن الأحداث التي يعبر عنها الرواة اللغويون مستعينين بالعناصر اللغوية تستبعد من المقارنة استبعاداً معلَّلاً بجهل حقيقة كون أسس الاستعمال اللغوي راجعة إلى الصيغ نفسها كما هو الأمر في قواعد النحو ، وهذا ما يدعو إلى الأخذ باللسانيات النفعية فقط ، كما لو كانت قابلة للفهم والإدراك إدراكاً نحوياً في النظام الإشاري الخاص باللغة .

ومن المفيد هنا أيضاً الإشارة إلى أن علم الأنماط يتضمن المستوى الاجتماعي والثقافي والوظيفي للغات تضمناً متبايناً يتم فيه إسقاط فرضية التماثل على تلك المستويات إسقاطاً كاملاً لشغل قدر من السياقات النحوية حيزاً محدداً هنا من حيث المطابقة بين المعنى والبنية الصوتية في التحليل المجازي الذي يقدم الأرضية المناسبة

[8] – Guchman, M.: Lingvistceskie universalii i tipologiceskie issledovantije,voprosy Jazykonznanija 1973 /4 , S.14

لوضع التأويل اللغوي بين ما هو مقصود دلالياً وبين ما يطابقه من البناء الصوتي .

ولا يمكن تحقيق هذا الإجراء التنفيذي في هذا الحقل اللساني إلا إذا كانت الموضوعات التي يرغب اللغوي في موازنتها تحمل فيما بينها قاسماً مشتركاً تبنى عليه المقارنة الفعلية ؛ أي أن الموازنة تتطلب وجود شيء متطابق في المستوى المقارن ، يتَّخذ أساساً ، لأنه يمثِّل محور البحث ، علاوة على وجود شيء غير متطابق يمثل محور المقابلة في الموازنة نفسها .

وهنا لابد من الإشارة بدقة إلى أن العلاقة الاستبدالية – علاقة الاستعاضة بين العناصر الموازنة– هي الفيصل في تحديد مستوى التماثل في المستوى المنتقى للمقارنة؛ ولهذا يتحدث " رومان جاكبسون " عن ثبات المقارنة في اللسانيات البنيوية العامة استناداً إلى المتغير التركيبي الذي يستبدل[9] ، والأمثلة المذكورة في إطار " السؤال عن الاسم " في اللغات المشار إليها خير دليل على الاستعاضة الشكلية في الصياغة البنيوية للتعبير عن معنى واحد .

ومما لاشك فيه أن اللسانيات لم تضع إلى يوم الناس هذا معياراً ثابتاً لقياس التماثل،أما علم الأنماط فقد عرف الثبات المعياري في أسلوبه من خلال مجموعة من المبادئ التي يمكن الاعتماد عليها والأخذ بها ، مما يعطي الإجراء التنميطي خاصية المنهجية ، نذكر منها :

– أسس " هيلمسليف " الموضوعة لهذه الغاية

– الإجراءات المطبقة على تلك الأسس

– المعايير الناظمة لتلك الإجراءات التطبيقية[10]

ولدى دراسة مسألة الثبات في علم الدلالة يمكن القول: إن التطابق الدلالي في علم الأنماط يثبت ثباتاً سطحياً في الغالب ، وله ما يسوغه إلى حد ما من حيث عد التركيب المعجمي مادة أساسية في علم الأنماط ، وهذا الثبات الدلالي يظهر في مستوى المعنى الذي يمثل الدلالة المقصودة بالتعابير ، وليس في مستوى الدلالة الفعلية التي تحدد البنية الصرفية والبنية التركيبية للتعابير على نحو مبدئي .

أما قضية التطابق الشكلي بين بنى المستوى الدلالي وبنى المستوى التعبيري فقد صارت قديمة تجاوزها علماء اللغة في أيامنا هذه ؛ ولهذا علينا ونحن نقارن مقارنة نمطية أن نلاحظ أن الظواهر المفردة– مستقلة كانت أو مترابطة – تعطي صورة عن حالتها اللغوية الداخلية من حيث علاقتها مع الظواهر الأخرى في النظام نفسه ، ومن حيث علاقتها مع ظواهر لغوية في لغات من أنظمة أخرى ، هذا إذا علم أنه ليس من المهم أن تقدم تلك الظواهر فكرة عن

[9] – Jakobson , Roman :Typological studies and their contribution to historical comparative linguistics, In : proceedings of the 8th international congress of linguistics Oslo , Űbers. In : Essais de linguistique generale , paris 1963, S. 73

[10] – Hjelmslev, Louis : Le Language , Paris 1966 , S.128

حالة التماثل التي قد تلاحظ بين العناصر لأنها مبنية بناء متبايناً.

وفي حال أخذ ظاهرة لغوية محددة من لغة معينة ، ومقارنتها مع ما يماثلها في لغات أخرى فلا يزعم بهذا التواترُ المتشابهُ لتلك الظاهرة في اللغات المتخذة ميداناً للدرس والبحث .

وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن اتخاذ التعبير عن الماضي قاعدة للمقارنة يجب أن يقام على حقيقة يسلم بها كل دارس ؛ لأن الماضي في الأنظمة الزمنية للغات المفردة جميعها له قيمة خاصة بكل لغة على حدة، ومن هنا فإن هذا الإجراء الهادف إلى الموازنة بين اللغات يفتقر إلى ما يسمى بعالم اصطلاحي خاص يتضمن بعض ما وضعه علماء اللغة ، واصطلحوا عليه من مفاهيم تيسر سبل الوصول إلى نتائج تتناسب وطبيعة الدراسة .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن المصطلحات أو الأسس التي قد تتخذ قاعدة للمقارنة ليست مطردة اطراداً دائماً ، كمصطلح " الجذر " في اللغات الهندو– أوربية ، والسامية، وكذلك مفاهيم الاسمية والفعلية عموماً ....

وبما أن المقارنة النمطية تتضمن أنظمة لغوية مختلفة ، فلا بد من استحسان ما ذكر؛ لأن الظواهر اللغوية المتميزة أو التي تبدو متميزة تدرس في النظام الخاص بها دراسة مستقلة ، ثم تأتي المقارنة كمرحلة لاحقة ، ولهذا يقف " ميليفسكي " وغيره [11] في هذا المجال عارضاً رأياً يتمثل في رفضه لوجود علم الأنماط اللغوي، وهذا الرفض دفع بعض علماء اللغة ولاسيما المؤمنين منهم بالتنميط اللغوي إلى الوقوف أمام قضية التنميط الكلي والجزئي .

ثالثاً – التنميط الكلي والجزئي :

بناء على استقلالية اللغات وتميزها بخصائص محددة فإنه من الممكن أحياناً أن يلاحظ أن كلا من الاتجاه الأسلوبي والاتجاه الخاص في اللسانيات الرامي إلى وصف لغة معينة لم يعرفا مبدأ ثابتاً في صيغته وتفسيراته مما يمكن الاعتماد عليه اعتماداً دائماً في الوصف اللغوي ، وخير ما يثبت هذا الاعتبار ما هو ملحوظ من دراسات خاصة في الفرنسية والألمانية ؛ دراسات تعمل بهذا التوجه ؛ لأنها تستقل في تحليل معطيات اللغة المعنية بحسب الهدف الذي يحدده اللغوي مسبقاً، مما يؤدي إلى اختلاف التحليل اختلافا يتناسب ومذهب المحلل.

ولهذا يمكن القول : إن وصف اللغات أو مستويات منها وصفاً منظماً يعتمد على معايير وصف خاصة ، وبناء على هذا فإن التنميط اللغوي – كما يرى هاليداي[12] – يعرّف

---

(11) – Milewski, Tadeusz : Voraussetzungen einer typologischen Sprachwissenschaft, In : Linguistics 59 , S.62-107

(12) – Halliday , M.A.K. : Typology and the exotic , In: H. McIntosh M.A.Halliday :patterns of language papers on general, descriptive and applied linguistics , London1966 , Űber.In : Ramat 1976, S. 99

باللسانيات العامة والمقارنة فضلا عن مساواته بينهما ، في الوقت الذي يرى فيه " أوسبنسكي " أنه لا بد من أن يظل الثبات على المعايير الوصفية متميزاً في أغلب الأحيان على ما يبدو لأسباب لم يشر إليها وبخاصة في الاتجاهات اللسانية المختلفة ، لأنه بهذا الشرط يطالب بإمكانية إدخال تلك المعايير في الدراسة النمطية مهما كان نوعها [13] ؛ لأن الظواهر المستخلصة منها وصفت وصفاً تاماً وموحداً لا في لغة مفردة فقط بل في لغات متعددة ، بله عن كون تلك الأسس محصّلة دراسة متأنية قام بها لغويون كثيرون من جنسيات مختلفة .

يستنتج من هذا أن علم الأنماط في العادة يقارن مستويات جزئية من الأنظمة اللغوية المدروسة ، ولا يقارن الأنظمة كاملة ؛ هذا يعني أنه لا يدخل في الدراسة النمطية سوى عدد محدد من الخصائص ، ولا سيما تلك التي تقبل المقارنة في أكبر عدد ممكن من اللغات ، ومن هنا يمكن الحديث عن ضرب خاص من علم الأنماط اللغوي هو " علم الأنماط الوصفي " الذي يرتكز على وصف مستويات جزئية من الأنظمة اللغوية لهدف تنميطي خالص ، أما فكرة المقارنة النمطية للأنظمة الكلية – حتى ولو كانت ممكنة – فإنها تخالف المعنى العام السائد لعلم الأنماط .

هكذا يتضح أن علم الأنماط اللغوي يهتم اهتماماً أولياً بالأنظمة المتميزة بخصائص محددة تلحق بها ، فيركز عليها بوصفها سمات بارزة معروفة ، وما الخصائص سوى علامات تشير إلى ما يميز هذه اللغة أو مجموعة من اللغات دون سواها .

وبناء على آلية التنميط فإن فرز تلك الخصائص يأخذ أشكالاً مختلفة على الرغم من أن الكلي في النظام – واعتماداً على نتائج دراسة المستويات الفرعية فيه – يميز الشيء نفسه في الحالات جميعها :

١ – فإذا قيل على سبيل المثال : إن اللغة الصينية لغة تصويتية – تنغيمية ، فإن هذا يساهم في تصنيف اللغات إلى صنفين :

أ – لغات تعرف التنغيم الذي يشكل فيها سمة مميزة صوتياً ووظيفياً .

ب – لغات ليس فيها أي تنغيم .

٢ – وفي حال عد كثير من الخصائص التي تتسم بها لغة محددة – بل وجميعها – مميزة نمطياً فإن هذا قد لا يوصل إلى علم تنميط بل إلى عرض ما تنفرد به هذه اللغة من سمات ، أو عرض لمستوى خاص منها على الرغم مما لهذا المستوى اللغوي الخاص من بعد نفسي يصطلح عليه بالحس اللغوي الذي يتولد من الخبرة الخاصة للرواة اللغويين " Informanten " من خلال العمل في الحقل اللساني .

وعلى كل الأحوال ليس بالإمكان وضع توصيفات تأخذ طابع المجازية من خلال الاعتماد

---

[13] – Uspenskij, Boris /Zivov , Viktor : Sprachbeschreibung und sprachlische Universalien , In : Theoretische Linguistik in Osteuropa , Tübingen 1976 ,S.140

على ما عرف من مناهج إلى يوم الناس هذا ، فضلاً عن أن المطالبة بإدخال السمات جميعها في عملية التوصيف ليست واقعية لتغير جدول الخصائص بالنظر إلى التطور المستمر في اللغة ، ومن هنا يرى " هارمان " : " أن النظام التاريخي الكلي للغة معينة يأخذ الشكل البياني التوضيحي الآتي الذي يعلق عليه ذاكراً مجموعة من المبادئ[14]:

أ – محور العرض التاريخي ويعني اعتماد الأنظمة الفرعية على البنى النحوية والمعجمية الخاصة بلغة محددة .

ب – التسليم بكون مفهوم النظام الفرعي معروفاً في عالم الاصطلاح الخاص بالتنميط اللغوي.

ج – الإشارة التاريخية للأنظمة كلها إلى المتغيرات الاجتماعية والبيئية والوظيفية الخاصة بلغة مفردة .

د – استعمال مصطلح النظام الشامل الجامع في اللسانيات الاجتماعية .

هـ – كون الاشتقاقات المتضمنة في هذا البيان تشكل مستويات الوصف المنظم من ناحية ، ومستويات الاستعمال اللغوي من ناحية أخرى .

و – عودة مستويات الاستعمال اللغوي إلى علم الأنماط حتى ولو كانت معلومات خاصة عن اللغات المعنية وحالاتها .

وفي الرسم الآتي صورة دقيقة عما اعتبره " هارمان " بياناً للنظام التاريخي الكلي للغة ما :

---

(14) – Haarmann, Harald : Aspekte der Arealtypologie, . Die Problematik der europäischen Sprachbünde , Tübingen 1976 , S. 62

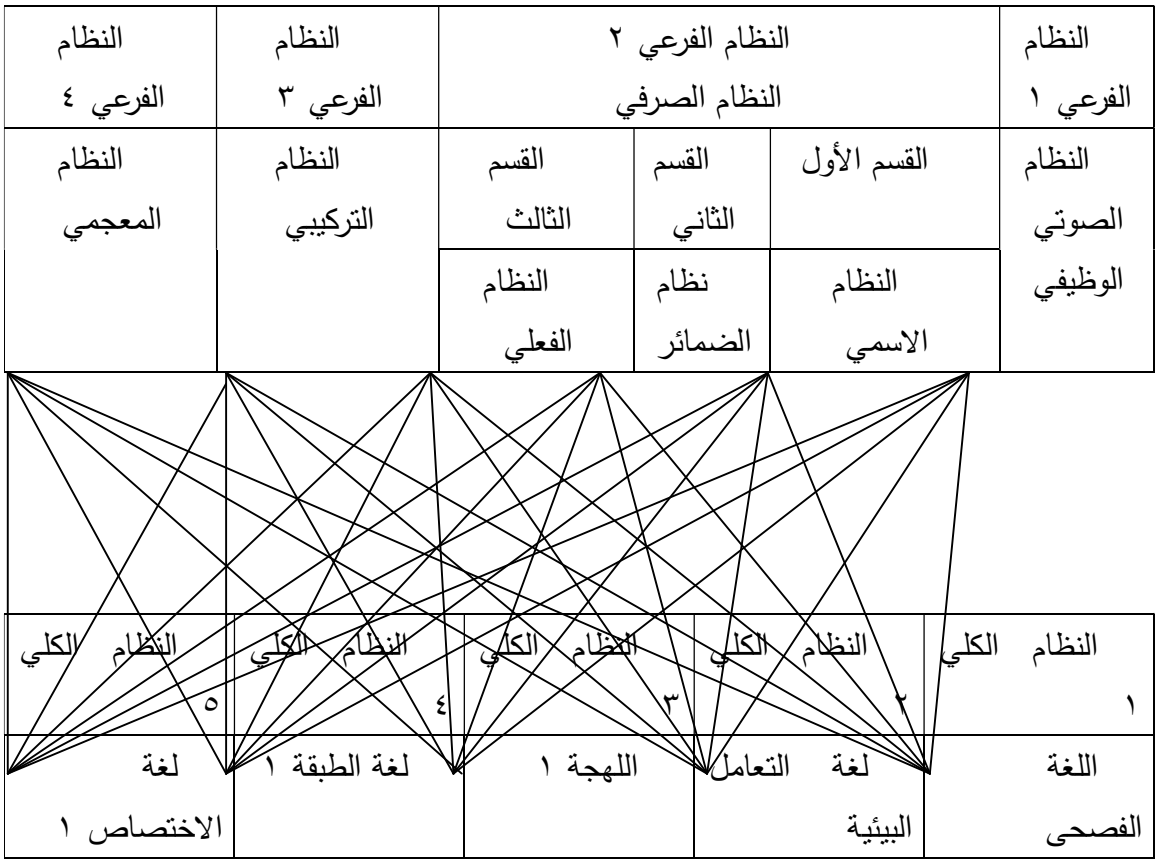

{{ النظام التاريخي الكلي للغة ما }}

وعلى عكس عرض " هارمان " هذا لم يتم التفصيل إلا في تلك المستويات التي تظهر فيها الآلية النحوية التي يركز فيها على المواضيع الحقيقية التي تستلزم بعضها كالعلاقة مثلا بين الظرف العام والزمن الخاص ، والتعريف في الاسم ، ولتوضيح هذا نستعرض المثال الآتي من اللغة الروسية :

– شربت حليباً (مع فعل في صيغة الماضي الناقص ←------ كنت أشرب)

– وشربت الحليب (مع فعل في صيغة الماضي البسيط)

ففي الوقت الذي لا يعرف فيه الفعل في صيغة الماضي الناقص أداة تعريف تلحق بالاسم ، فإن نظام اللغة الألمانية يشترطها لأنها تعرف الاسم وتحدده .

ومن هنا فإن الوقفة المقارنة المتسمة بالدقة مع " هارمان " كفيلة بكشف النقاب عن ناظم خاص بوصف الأنظمة الفرعية في اللغات [15] يستمده من ثلاث لغات أوربية جعلها مادة دراسته في الفرنسية والألمانية والفنلاندية ، ويلتقي فيه بيانات النحو الوصفي – البنيوي .

ومن الرجوع إلى الشكل السابق والاعتماد على ما اتضح فيه من اتجاه يلاحظ أن الأنظمة الكلية المتضمنة فيه تعد أنظمة خارجة عن اللغة؛ أي أنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بتقييمات خاصة يعرفها الرواة في الجماعات اللغوية المختلفة أو يستطيعون التعرف عليها .

واستناداً إل وجهة نظر " هارمان" قد ينشأ ضرب خاص من علم الأنماط ، يعنى باللغات الجميلة أو الصعبة ، أما ما يخص نظاماً لغوياً ما من حيث اعتباره لهجة حية، لا تزال موجودة في جماعة لغوية ، أو اعتباره لغة فصحى ،فإن هذه المسألة مازالت موضع خلاف بين علماء اللغة من الناحية الوصفية .

وانطلاقاً من هذا المفهوم فقد قيل : تقبل اللغات المقارنة مقارنة نمطية شريطة الاعتراف النسبي بها على أنها أنظمة موصوفة سواء من حيث فهم الرواة المتميزين لها أومن حيث التسويغات اللسانية أوكليهما .

ومن هنا تتكون اللغة الرومانية القديمة – بالمفهوم اللساني لا السياسي – من مجموعة من اللهجات التي تعرف أسماء خاصة عند من يتحدثون بها منذ نعومة أظفارهم ، في الوقت الذي يرى فيه كثير من اللسانيين أن هذه اللهجات تشكل لغة واحدة بالنظر إلى وصفها البنيوي والتركيبي .

وعلى الرغم من تباين الآراء الخاصة بهذه الفكرة لابد من الملاحظة أن المسالة الرئيسة هنا تتعلق تعلقاً مبدئياً بقضية التقسيم المثارة في هذا البحث بغية التمكن من عرض صورة دقيقة عن مراحل اللغة التي قسمت اعتماداً على البيان السابق إلى وحدات منظمة.

فلو وقفنا أمام المراحل الانتقالية التي مرت بها بعض اللغات كالألمانية في العصور الوسطى والفرنسية القديمة لألفينا أن هذه المراحل ليست سوى صياغات لغوية خاصة بتلك العهود حتى ولو أكدت تأكيداً ثقافياً وتاريخياً ؛ لأن اللغويات المعاصرة تعرف اتجاهاً يتسم بالحركية فيصف التطور الحاصل في اللغة منذ مراحلها الأولى .

ومن المسلم به أن نرى أن اللغات – موضوع المقارنة – تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً في مجال التطبيق الخاص بها في علم الأنماط اللغوي الذي تنحصر مهمته في وضع سمات لا تعد مميزة إلا في حال مقابلتها مع سمات أخرى .

أما إذا كانت هناك أسباب تدعو إلى مراعاة الظروف الاجتماعية والثقافية التي يكون الأداء اللغوي فيها فاعلاً ' فإنه من الصعب

---

[15] – Haarmann, Harald : Grundzüge derSprachtypologie , Methodik ,Empirie und Systematik der Sprachen Europas, Stuttgart-Berlin-Köln –Mainz,1976,S.26

التفكير بوجود علم أنماط لغوي ، لأن الأمر عندئذ لا يقف عند حدود اللغة وخصائصها بل يتعداها إلى أخذ المؤثرات الخارجية للغة بعين النظر .

رابعاً عدد اللغات :

بعد إشارتنا الموجزة إلى طبيعة المقارنة الجزئية والكلية ، وما تتضمنه من مواد بناء تعتمد عليها ، وتخرج منها بنتائج موضوعية ، قد يرضى بها كل لغوي ، مهما كان انتماؤه اللغوي ، ومهما تباينت مذاهب اللغويين واتجاهاتهم فإنه من المفيد أن نتساءل :هل لعدد اللغات المدروسة في هذا المجال علاقة بنظامية المقارنة ؟ وهل هناك علاقة ارتباط مباشرة بين المقارنة وعدد اللغات ؟

إن علم الأنماط اللغوي يرتبط ارتباطاً مباشراً بعدد غير قليل من اللغات ، وما هذا الارتباط سوى نتيجة جهلنا بعدد اللغات أو لغياب أساس لساني دائم يعتمد عليه في تحديد اللغات وتعريفها ، فاللغات موجودة أصلاً في مقتضيات ثقافية –اجتماعية متباينة لها أهمية واضحة في تحديدها تحديداً وظيفياً واجتماعياً، وهذا الوجود الذي أشير إليه يشكل ظاهرة غير لسانية لأخذ المؤثرات الخارجية بعين النظر .

وإذا أمعنا النظر في قضية " عدد اللغات " من منظور لساني خالص فإن أول ما يسترعي الانتباه هنا هو التعقيد الملحوظ في تعريف اللغة تعريفاً دقيقاً لما للتبدل أو التغيير الحاصل فيها من دور يؤدي إلى اضطراب التعريف المتخذ مثالاً عاماً ، ومع هذا فثمة معيار يمكن الرجوع إليه لإثبات الحجم الذي يسمح فيه بالتغيير في اللغة إلى أن يمثل أمام اللساني لغة أخرى ، ولهذا فإن النظرة التاريخية – التعاقبية إلى الموضوع تبرز مجموعة من القضايا هي :

– منذ متى يتحدث الفرنسي بالفرنسية ؟

– هل ثمة متحدثون يحسون أنهم يتكلمون الفرنسية لا اللاتينية ؟

– ومنذ متى وجدت الفرنسية ؟

علاوة على كون الجانب التاريخي في اللغة متمحوراً حول مسائل لغوية تتميز بها في حقب متعددة .

ولو نظرنا إلى القضية تزامنياً لتصدرت مسألة التغيير المكاني فضلاً عن ظهور مسائل أخرى تخص قسم اللغات إلى لهجات ،والتخلي عن بعض الخصائص اعتماداً على البعد أو على المستوى الجغرافي ، وفي هذا المجال يطبق علم الأنماط تطبيقاً واسعاً لأن اللغات في الأصل تظل كذلك مادامت تحلل وتدرس دراسة وصفية، ومادامت وسيلة التواصل المتبادلة بين الرواة لا تقبل التطبيق اللساني التقريبي ، ولهذا يرى " فيرغسون" أن المهم في هذا – على ما يبدو – هو ارتكاز التواصل على أساس يقبل الوصف الهادف [16].

[16] – Ferguson , Charles / Gumpers, John,J. : Linguistic diversity in south Asia , In : International Journal of American linguistics 26, 1960 , S 1-8

فعلى سبيل المثال يلاحظ أن في الإيطالية لهجات صارت عاجزة عن تسهيل التواصل فضلاً عن وجود لغات لم تعد تؤدي إلى اضطراب التفاهم كالعامية الألمانية والهولندية والأوكسانية والكتلانية ، إلا أن المسالة المميزة هنا – بالإضافة إلى ما أشير إليه – هي الاستفسار عن التكامل الثقافي ، ووجود لغة أدبية عامة يعترف الجميع بها.

واعتماداً على البيانات الصوتية والصرفية والتركيبية الخاصة باللغات حريٌّ بنا أن نلاحظ أن كثيراً منها قد تغير مع الزمن ، وأن بعضها قد انقرض ، وأن عدداً آخر في طريقه إلى الانقراض ، في الوقت الذي تتولد فيه من جانب آخر إمكانية تشكل لغات جديدة على الرغم من مزاحمة اللغات العالمية الكبيرة .

ولهذا يمكن التسليم بما قاله " تسابروكي " في هذا المجال : " بأن وصف لغات العالم جميعاً لا بد له من أن يأخذ منحى إحصائياً يتسم بالشمولية "[17] لأن هناك بيئات جغرافية مازالت تعاصر استعمال لغات كثيرة جداً ، تختلف فيما بينها اختلافاً نمطياً كلياً ، كاللغات التي يتحدث بها في رقعة جغرافية محددة مثل " نويغوني " والمرتفعات النوبية في السودان ، وبالمقابل ثمة مناطق أخرى ، عدد اللغات فيها قليل [18] وهذا ما يلاحظ في ظاهرة التفرع اللهجي الذي يتباين تبايناً كبيراً بحسب المناطق اللغوية ، ولتوضيح هذه الظاهرة يقارن وضع اللغة الرومانية في أوربا مع وضع اللغة الروسية .

وبالإضافة إلى ما ذكرنا فإن المشكلة الأساسية التي تكوّن محور البحث هي هذا العدد الكبير الملحوظ للغات معيَّرة كانت أو منطوقة أو متعايشة؛ لأنه ما من أحد يستطيع أن يمتلك زمام اللغات كلها فيتقنها ، ولهذا يرى " أوسبنسكي " أن العدد المعتمد في الدراسة الذي قد يوصل إلى نتائج يثق بها علماء اللغة في البحث التنميطي هو أضعاف ما يستطيع الفرد أن يتقنه أو يطالب به في الدراسة العامة [19].

ومن هنا يظل عدد اللغات الداخلة في الدراسة اللغوية النمطية قليلاً إذا ما قيس بالعدد الإجمالي للغات البشرية ، فضلاً عن اعتماد علم الأنماط اللغوية على نتائج المقارنة التي تأخذ طابع التعميم ؛ لأن بعض الخصائص المستخلصة من الأبحاث المقارنة قد ينطبق على اللغات جميعها، أو على مجموعة منها ، أو على بعض اللغات المستقلة من غير أن يكون هذا التطابق مرتبطاً بعدد اللغات المقارنة ، وهذا ما يجعل الباب مفتوحاً أمام افتراضات جديدة عن احتمال ظهور لغات أخرى قد تدخل في الدراسة

[17] – Zabrocki ,Ludwik : Grundfragen der konfrontativen Grammatik ,In : Probleme der kontrastiven Grammatik (Schriften des Instituts für deutsche Sprache in Mannheim Bnd VIII) Düsseldorf 1970 m S. 35

[18] – Greenberg , Joseph H. : The Mesasurement of linguistic diversity , In : Language 32L1956 , S. 109-115

[19] – Uspenskij : 1976, S. 140

مجدداً ، أو اكتشاف الخصائص نفسها التي سبق وأن لوحظت في المقارنة .

إن جدول " غرينبرغ " الآتي الذي نظمه جغرافياً وضمنه تسعاً وعشرين لغة يقدم صورة دقيقة عن السبر النمطي المميز للغات ؛ لأنه لجأ إلى أسلوب خاص اعتمد فيه على تنظيم اللغات المحلية تنظيماً جغرافياً كما يأتي [20] :

- أوربا : الباسكية – السيربية – الفاليزية – النرويجية – اليونانية الحديثة – الإيطالية – الفنلاندية .
- أفريقيا : اليوربية – النوبية – السواحلية – لغة الفول – لغة المساي – لغة السونغاي – البربرية
- آسيا : التركية – العبرية – الهندية – الكنيدية – اليابانية – الطهاوية – البورمية – الماليزية .
- المحيطات : الماورية – اللوريدية
- أمريكا الشمالية والجنوبية : لغة المايا – لغة تسابوتيك – لغة كيتشوا – لغة تشيبخا – لغة غواراني

وللاختبار ومعرفة دقة النتائج التي توصل إليها " غرينبرغ " فقد قورن جدوله هذا بجدول آخر موسع وضعه " بول " مضمناً إياه ستاً وأربعين لغة [21].

وإذا ما أخذنا الجانب الفني للباحث اللغوي بعين النظر فثمة قضية أخرى يمكن إضافتها إلى هذا المجال ألا وهي إمكانية انتقال المعرفة اللغوية الخاصة بالأسس النحوية ي لغة ما إلى لغة أخرى ، هذه المعرفة التي تعتمد في تشكلها على الحدس والذوق اللغويين ، فيؤدي تباينها لتباين الجماعات اللغوية إلى مواقف مختلفة ، في الوقت الذي يلاحظ فيه أن هذا الانتقال المعرفي يحتاج إلى إجراء مبدئي لا يستغنى عنه من حيث تناسبه ومعطيات اللغة الجديدة الآخذة وأسسها .

وهذا التوجه هو الذي دفع " هاليداي " [22] إلى الأخذ بمفهوم " الدخيل " في علم الأنماط ، وإفساح المجال أمام التأويل الثقافي والفكري لظاهرة الدخيل ، لتكوين مصطلح " الغريب في اللغة " استناداً إلى ما اتفق عليه الرومانيون القدماء من اصطلاح أو مصطلح " الأعجمي " المعروف لدى العرب .

من كل ما سبق يتضح أن علم الأنماط :

١- ينطلق من وجهات نظر محددة

[20] – Greenberg , Joseph H. : some methods of dynamic comparison in linguistics ,In : Substance and structure of language (hrsg.v. Jan Puhvel), Berkeley- Los Angelos 1969 , S. 147-203

[21] – Bull , William : Time , Tense and Reality . A study in theoretical and applied linguistics , with particul attention to spanish , Berkeley- Los Angelos 3/1968

[22] – Halliday : 1966

٢ – يركز على العمل اللساني معتمداً على مادة لغوية .

٣ – يرتكز على اللغة الأصل بالإضافة إلى اعتماده المستمر على النظرية .

خامساً – علم الأصوات الوظيفي والمقارنة اللغوية :

وقف " أندريه مارتينيه " منذ عام ١٩٦٢ أمام منزلة علم الأصوات الوظيفي ومكانته في الدراسات اللغوية عاداً إياه قضية لغوية أساسية تستوجب الوقوف عندها لما لهذا المستوى الفرعي من أهمية في تقديم صورة دقيقة عن البنية التركيبية الداخلية للوحدات اللغوية الكبرى ، مستنداً في ذلك إلى حقيقة انتماء البنى الصوتية– الوظيفية والبنى الصرفية –التركيبية إلى مستويين مختلفين ، مؤمناً بأن الترابط الملحوظ بين هذه البنى لا يعني لوم الاشتراط المتبادل [23].

وهذا ما يجعل اللغوي قادراً على تصور حقيقتين هما :

– كيف يتمكن لغوي يعرف البنية الصوتية – الوظيفية للغة ما من استنباط خصائصها النحوية .

– كيف يمكن لمن يعرف البنى النحوية للغة ما أن يدخل في حقل علم الأصوات الوظيفي للغة نفسها ويبحث فيه .

ولهذا يجعل مارتينيه الخصائص الصوتية الوظيفية داخلة في المقارنة منذ وجد علم الأصوات الوظيفي ، فلا يستبعده عن ساح المقارنة ، ولا ينادي بهذا إلا لأن هذا المستوى اللغوي الفرعي يشكل حقلاً دراسياً تتضمنه اللسانيات الوصفية التي يعتمد عليها علم الأنماط ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الشيء الذي يعمل به ، ويؤخذ به في هذا المجال كون السمات الصوتية الوظيفية الملحوظة في نظام لغوي ما توشك أن تكون شكلاً من أشكال التمييز النمطي ، إذا ما أمكن بناؤها وتنظيمها على أنها سمات مميزة .

وبناء على هذا يمكن القول : إن علم الأصوات الوظيفي يضع بين يدي اللساني مواد لغوية تقبل الملاحظة والتمحيص والتنظيم فتقارن الأنظمة الصوتية بوصفها أنظمة استناداً إلى إمكانية التطابق الوظيفي للوحدات الصوتية ودرجة هذا التطابق في الأنظمة المقابلة [24].

بيد أن المشكلة الرئيسة هنا تنحصر في الاستفسار عن الحجم التمييزي للسمات الصوتية الوظيفية ، لأن علم الأصوات الوظيفي يدوّن الأصوات اللغوية في نظام معياري عام ،ونظام معياري خاص بلغة معينة ، يحدد من خلال خصائص هذه اللغة .

ومن هنا فإن السمات الخاصة التي يتوصل إليها في علم الأصوات الوظيفي لها أهمية واضحة في علم الأنماط ، لأنه يشكل السبيل إلى استخلاص بعض الخصائص المميزة

[23] – Martinet , André : A functional view of language, Oxford 1962

[24] – Mlewski : 1970 , S . 76

كالصائت القصير الذي يشبه الكسرة المخففة الملحوظة عند نطق بعض الألفاظ المتصدرة بهمزة وصل في اللغة العربية وفي الفرنسية في كلمة muet / ← " E " / واللغات البلقانية .

وهذه الصفة المميزة لا يمكن استخلاصها إلا من خلال موازنة الصوائت ، وموازنة سماتها ومقابلتها فيما بينها ، فيقف " ميليفسكي " في هذا السياق مؤيداً هذه النتيجة بقوله : " تستند الأنظمة الصوتية للغات العالم جميعاً في قسم كبير منها إلى المتعارضات الأساسية على الرغم من ظهور متعارضات ثانوية معها ، فتميز بعض اللغات وتشكل مادة الدراسة في علم الأنماط ونقطة انطلاق مهمة فيه "[25] .

ومن خلال البحث الصوتي الوظيفي العام يتبين أن نظامه المبدئي يتضمن الصوائت الثلاثة الآتية تضمناً نسبياً :

- / ا – و – ي /

علاوة على تضمنه الصوامت السبعة الآتية :

- / م ، ن / ----------

← الأنفية " Nasale "

- / ل – أو – ر/------

← اللثوية اللسانية الذلقية " Liquide "

- / ب – ت – ك /------

←الانحباسية الانفجارية " Explosive "

وهذه النتيجة العامة تدفع الباحث إلى التوقف عند قول "رومان جاكبسون " توقف الدارس المتأمل : " في دراسة الأنظمة الصوتية دراسة عامة لا بد من مراعاة أن هذه الأنظمة لا تتضمن سوى أصوات لغوية تتفرد في تمييز بعض اللغات وحسب ، بل ومراعاة وجود أصوات تشترط بعضها في نظام لغوي ما "[26] .

واستناداً إلى ما أشار إليه " شيميرمي " في هذا المجال إبان حديثه عن اللغة الهندو–أوربية فإن للحقيقة التي وقف عندها " جاكبسون " أهمية كبيرة في هذه الدراسة ،ولاسيما في إعادة التركيب اللغوي بناء على أصله التاريخي ، مما يجعل علم الأنماط اللغوي قادراً على تقديم نقاط ارتكاز أساسية لما يسمى بـ " إعادة التركيب اللغوي التاريخي " من حيث كيفية اشتراط وجود وحدات صوتية محددة تراعى بداية ، فضلا عن وجود وحدات صوتية أخرى يرمي عالم الأصوات إلى تحديدها [27] .

ويأتي " جيكوا " هنا متدخلاً فيرى أن وجهات النظر الخاصة بالنظام الصوتي العام الذي سبقت الإشارة إليه تختلف الآراء حول إمكانية سريان مفعوله[28] هذا إذا علم بأنه ثمة سؤال آخر لا يقل أهمية عن ملاحظة " جيكوا "

(25)) – Mlewski : 1970 , S .70

(26) – Jakobson , Romam :Űber die phonologischen Sprachbünde , In : Travaux du cercle linguistique de prague 5/ S.2

(27) – Szemerenyi , Oswald : The new look of Indo-european reconstruction, In : Travaux du cercle linguistique de prague , 5/ S. 2

(28) – Jucquois, Guy : La typologie aujourd'hui , In : Chaiers de l'institutde linguistique ,1/1972 ,S. 304

حين يشير إلى احتمال وجود لغات لا تعرف الصوائت ، أو لغات ليس فيها سوى صائت واحد كاللغة الكابردية وهي إحدى اللغات القاوقازية [29].

وثمة رأي آخر يجب التوقف عنده لما فيه من منحى منهجي يختلف عما سبق ، ولأخذه مستوى آخر في اللغة ، يعده قاعدة لإجراء أي موازنة أو مقابلة لغوية ، يتلخص فيما يراه " بيرن باوم " بأن المستوى الدلالي وحده وليس علم الأصوات الوظيفي هو الذي يقدم لعلم الأنماط الحق الذي يمكن الفصل فيه[30].

ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن التفريق بين المستويات اللسانية المتعددة متفق عليه بين علماء اللغة ، لأن التحليل اللغوي مهما تنوّع ينظر إلى تلك المستويات نظرة متماثلة انطلاقاً :

– مما يهدف إليه التحليل

– والاعتماد على ما بين العناصر اللغوية من علاقات

– وارتباط تلك العلاقات ارتباطاً مباشراً بما تؤديه من وظيفة .

وبدءاً مما يرمي إليه التحليل اللغوي يرسم "رومان جاكبسون " خط عمل هذا الإجراء بله درجة المتابعة فيه فيقول : " يعنى التحليل اللساني بتجزئة العناصر المكوّنة لمستويات التعبير تجزئة مرحلية إلى وحدات صرفية ، أي يقسمها إلى مكوناتها النهائية الحاملة معنى خاصاً بها ، ولا يكتفي بهذا بل يحلل ما توصل إليه من وحدات صرفية كبرى إلى مكونات صغرى قادرة على تمييز الوحدات الصرفية من بعضها "[31].

وبناء على ما ذكره "جاكبسون " يمكن أن نضع أيدينا على المهمة الأساسية المطلوبة من التحليل اللساني من حيث

الفصل بين مستويين بارزين هما :

١–المستوى الدلالي الذي يتضمن وحدات دلالية بسيطة ومركبة تخص :

– الوحدات الصرفية

– والتعابير

– والكلام (من ناحية أولى)

٢ – والمستوى العلاماتي الذي يعنى بالعناصر البسيطة والمركبة التي لا تدوّن إلا في حال تمييز العناصر الدلالية المتنوعة من بعضها من حيث :

– جمعها

– وتنظيمها

– ثم تثبيتها (من ناحية ثانية)

إن الأفكار التي أشير إليها تنحو منحى الوصف التزامني لاعتماد التحليل على العينات اللغوية المستمدة من حقب زمنية محددة ، أما في

[29] – Kuipers , A. :Unique types and typological universals , in : Partidanam Festschrift für F.B.J. Kuipers m Den Haag-paris 1968 ,S. 68-88

[30] – Birnbaum , Henrik : Problems of typological and genetic linguistics , Den Haag- paris 1970 , S.38

[31] – Jakobson ,Roman : Fundamentals of languae , Den Haag 1958 , S. 4

الدراسة التعاقبية المراعية للتطور النمطي فإن ما يلاحظ من صلات متبادلة بين علم الأصوات الوظيفي والمكونات التركيبية تعد أساسية لأن التغير الصوتي الوظيفي أياً كان نوع ظهوره تؤ ثر البنى التركيبية والصرفية في وظيفته .

ومن هنا جاء " ليودتكي "[32] ليثبت معتمداً على الأنموذج الديكارتي أن التغير الصوتي الوظيفي قليل من حيث الكم ، ولكنه حاصل في اللغات كلها بطريقة واحدة لما يتم في الصيغ من اختزال واستبدال .

وبالإضافة إلى هذا ليس لعمليات الاختزال والاستبدال وتطويل الصيغ أي طبيعة صوتية وظيفية لأنها في الأصل حصيلة الاشتقاق والتركيب والاقتراض المعجمي ،وعلى الرغم من هذا تؤثر المعطيات الصوتية – الوظيفية في التركيب النحوي للغة اعتماداً على تلك الطرق، مما يجعل اللغوي يستنتج أن التمييز بين علم الأصوات الوظيفي وعلم الصرف التركيبي لا يعرض مسألة منظمة فحسب بل إن لهذا التمييز نفسه سمة نمطية .

سادساً– النتائج:

في هذا المبحث محاولة متواضعة للوقوف على بعض نقاط الارتكاز التي سعى علماء اللغة وما زالوا يسعون إلى استخلاصها لتكون محوراً موضوعياً للدراسة اللغوية المقارنة التي صارت تشكل اتجاهاً منهجياً بيّناً في المباحث اللسانية المعاصرة ، لما بين أبناء الجماعات اللغوية المتعددة من علاقات ثقافية وفكرية واقتصادية واجتماعية تؤدي إلى التأثير المتبادل بين اللغات .

والحاجة إلى معرفة لغات الآخرين انطلاقاً من مستلزمات الحياة بين الشعوب هي التي دفعت علماء اللغة إلى ولوج باب المقارنة اللغوية ، ورمى هذا المبحث إلى تعريف القارئ ببعض المحاولات والمواقف ، فضلاً عن الإشارة إلى بعض الأسس التي اعتمد عليها أو اقترح الاعتماد عليها إبان إجراء الوازنة اللغوية.

ومن أهم المسائل التي أثارها هذا العمل في هذا الموضوع الخاص– العام :

١– التساؤل عن مشروعية المقارنة اللغوية، هذا التساؤل الذي ترجحت الردود عليه بين الرفض الذي آمن باستقلالية كل نظام لغوي بخصائص محددة ، والقبول الذي اعتمد على ما بين الأنظمة اللغوية من خصائص كلية .

٢ – الدراسة اللغوية أيا كانت طبيعتها قد تأخذ أحد المنحيين: المنحى الخاص الذي يركز على دراسة لغة مفردة ، مستقلة لتحديد سماتها الصوتية والصرفية والتركيبية ، .... والمنحى العام الذي يعتمد على نتائج المنحى الخاص ليبني عليها دراسته من حيث الخروج من إطار اللغة الواحدة إلى لغات متعددة.

٣– لا يمكن اتخاذ البنى الخاصة الملحوظة في اللغة الواحدة المدروسة دراسة تحليلية معياراً

[32] – Lüdtke , Helmut : Sprache als kubernetische System .In : Bibliotheca phonetic , a/1970 , S. 34-50

لقابلية اللغات للمقارنة لانفراد كل لغة بنظام خاص بها .

٤ – الدراسة التحليلية الدقيقة للغات في جماعات لغوية متنوعة أدت إلى وقوف علماء اللغة على بعض الكليات التي قد تلاحظ في أغلب اللغات ، وهذه الكليات هي المحرك الأولي للمقارنة، لأنها تعد قواسم مشتركة يمكن لعالم اللغة أن يبدأ بها فيبني مقارنته عليها .

٥ – المقارنة اللغوية منظمة أصلاً لأنها مبنية على دراسة اللغة أو دراسة مستوى منها ، واللغة كما أشرنا " إشارات لغوية منظمة " وما بني على المنظم منظم .

٦ – المقارنة اللغوية لا يمكن أن تتم ما لم يكن اللغوي الدارس متسماً بالكفاءة اللغوية ؛ متمكناً من اللغات موضوع المقارنة ، متقناً أنظمتها الصوتية والصرفية والتركيبية .

٧ – لا يعمل بالأحكام الخاصة التي يطلقها بعض اللغويين ما لم تكن أحامهم موثقة بمواد لغوية تؤيد صحتها .

٨ – المقارنة اللغوية مفهوم يدل على الموازنة بين لغين أو أكثر ، لذا يكتفى بالنتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة المبنية على أسس منظمة وواضحة متعارف عليها بين علماء اللغة.

٩ – تعتمد المقارنة اللغوية الدقيقة على الثوابت الملحوظة في اللغات المدروسة تركيبياً وصرفياً .... وتستبعد القضايا المتغيرة ، والمستوى الصرفي والتركيبي من المستويات التي تضع بين أيدي اللغويين ثوابت بنيوية واضحة بمقدورهم الانطلاق منها ، أما ما يحصل فيها من تطور أو تغير فقد يدخل لاحقاً في إطار هذه الدراسة بعد أن تتضح معالم التغيير .

١٠– يعد المستوى الدلالي من الثوابت أما طرق التعبير عن تلك الثوابت فإنها تحسب أساساً ترتكز عليه المقارنة .

١١ – لا بد للمقارنة من أن تكون محصورة ضمن مستوى محدد من اللغة (صوتي – صرفي – تركيبي – نصي .....) مع ضرورة وجود قاسم مشترك بين المستويات الموازنة

١٢– تشكل المقارنة اللغوية حقلاً دراسياً جديداً يبنى على ما توصلت إليه الدراسات اللغوية الخاصة ، فضلاً عن اعتماده على معايير يجب أن يكون اللغويون قد اتفقوا عليها .

١٣– تتسم المقارنة اللغوية بأنها مقارنة أنظمة جزئية لا كلية، لأن اللغوي يختار – وبحسب هدفه– مستوى محدداً من النظام فيبني مقارنته عليه ، أما مقارنة الأنظمة الكلية فقد تأتي في مراحل لاحقة .

١٤ – من الصعب إتقان لغات العالم جميعها ؛ لذا فإن قضية عدد اللغات المدروسة لها مكانة متميزة في البحث مع العلم بأن مفهوم المقارنة أصلاً يشير إلى إجراء الدراسة بين لغتين أو أكثر ، فكلما زادت معرفة اللغوي باللغات اتسعت دائرة عدد اللغات .

١٥ – المستوى الصوتي الوظيفي (التركيبي) من المستويات التي حظيت باهتمام علماء اللغة منذ تأسيس مدرسة " براغ " مما جعل نتائج

دراسته أسساً يعتمد عليها في المقارنة لاتضاح معالمها .

وأخيراً لابد من القول : إن هذه الدراسة ليست سوى محاولة لاستعراض بعض الآراء الغربية الخاصة بالمقارنة التي تداخلت مع المقابلة في كثير من المراحل بهدف تصنيف اللغات وتبويبها في أنماط محددة .

ولإعطاء هذا البحث حقه سأتبعه بدراسة قابلة عن المقارنة الصرفية بين مجموعة من اللغات أملاً في الوصول إلى أسس يعتمد عليها في التنميط اللغوي .

المصادر والمراجع

[1] – Adam, J.N.: A typological approach to latin word order. In : Indogermanische Forschungen, 1977,81 L S.70-99

[2] - Benvensite , Emile : La classification des langues. In : Problemes de linguistique general, I , paris 1966 , S. 99-118

[3] – Birnbaum , Henrik : Problems of typological and genetic linguistics , Den Haag- paris 1970 , S.38

[4] – Bull , William : Time , Tense and Reality . A study in theoretical and applied linguistics , with particul attention to spanish , Berkeley- Los Angelos 3/1968

(5) – Ellis ,J.: Towards a general comparative linguistics , den Haag 1966

[6] – Ferguson , Charles / Gumpers, John,J. : Linguistic diversity in south Asia , In : International Journal of American linguistics 26, 1960 , S 1-8

[7] – Greenberg , Joseph H. :

- The Mesasurement of linguistic diversity , In : Language 32/1956 , S. 109-115

- Some methods of dynamic comparison in linguistics ,In : Substance and structure of language (hrsg.v. Jan Puhvel), Berkeley- Los Angelos 1969 , S. 147-203

[8] - Guchman, M.: Lingvistceskie universalii i tipologiceskie issledovantije,voprosy Jazykonznanija 1973 /4 , S.14

[9] – Haarmann, Harald :

- Aspekte der Arealtypologie, . Die Problematik der europäischen Sprachbünde , Tübingen 1976 , S. 62

- Grundzüge derSprachtypologie , Methodik ,Empirie und Systematik der Sprachen Europas, Stuttgart-Berlin-Köln –Mainz,1976,S.26

[10] – Halliday , M.A.K. : Typology and the exotic , In: H. McIntosh M.A.Halliday : patterns of language papers on general, descriptive and applied linguistics , London 1966, Űber. In : Ramat 1976, S. 99

[11] – Hjelmslev,Louis : Le Language , Paris 1966 , S.128

[12] – Ineichen ,Gustav : Allgemeine Sprachtypologie . Wissenschaftliche Buchgesellschft, Darmstadt,1979, S.7

[13] – Jakobson ,Roman :

- Fundamentals of language , Den Haag 1958 , S. 4
- Űber die phonologischen Sprachbünde , In : Travaux du cercle linguistique de prague 5/ S.2
- Typological studies and their contribution to historical comparative linguistics, In : proceedings of the 8th international congress of linguistics Oslo , Űbers. In : Essais de linguistique generale , paris 1963, S. 73

[14] – Jucquois, Guy : La typologie aujourd'hui , In : Chaiers de l'institut de linguistique ,1/1972 ,S. 304

[15] – Kramsky, Jiri : The article and the concept of definiteness in language , den Haag-Paris 1972

[16] – Kuipers , A. : Unique types and typological universals , in : Partidanam Festschrift für F.B.J. Kuipers m Den Haag- paris 1968 ,S. 68-88

[17] – Labov, William : Das Studium der Sprache in sozialen Kontext, In : W.Klein/D.Wunderlich : Aspekte der Soziolinguistk,Frankfurt a.M.1971, S.152

[18] – Lüdtke , Helmut : Sprache als kubernetisches System .In : Bibliotheca phonetica , 1970 , S. 34-50

[19] – Martinet , André : A functional view of language, Oxford 1962

[20] – Milewski, Tadeusz : Voraussetzungen einer typologischen Sprachwissenschaft, In : Linguistics 59 ,١٩٧٠/ S.62-107

[21] – Spang-Hanssen ,H. : Probability and structural classification in language description ,Kopenhagen 1959

[22] – Szemerenyi , Oswald : The new look of Indo-european reconstruction, In : Travaux du cercle linguistique de prague , 5/ S. 2

[23] – Uspenskij, Boris /Zivov , Viktor : Sprachbeschreibung und sprachlische Universalien , In : Theoretische Linguistik in Osteuropa , Tübingen 1976 ,S.140

[24] – Zabrocki ,Ludwik : Grundfragen der konfrontativen Grammatik ,In : Probleme der kontrastiven Grammatik (Schriften des Instituts für deutsche Sprache in Mannheim Bnd VIII) Düsseldorf 1970 m S. 35

اسم الملف:	اللغة بين المقارنة والتنميط
الدليل:	C:\Users\hju\Documents
القالب:	C:\Users\hju\AppData\Roaming\Microsoft\Templates\NORMAL.dotm
العنوان:	المقدمة :
الموضوع:	
الكاتب:	HP
الكلمات الأساسية:	
تعليقات:	
تاريخ الإنشاء:	٢٠١٧/٠٨/٠٩ ٠٤:٤٥:٠٠ م
رقم التغيير:	١١
الحفظ الأخير بتاريخ:	٢٠١٧/١١/١٧ ٠٤:٤٠:٠٠ م
الحفظ الأخير بقلم:	hju
زمن التحرير الإجمالي:	٢٨ دقائق
الطباعة الأخيرة:	٢٠١٧/١١/١٧ ٠٤:٤٥:٠٠ م
منذ آخر طباعة كاملة	
عدد الصفحات:	٢٤
عدد الكلمات:	٥,٩٧٩ (تقريباً)
عدد الأحرف:	٣٤,٠٨١ (تقريباً)

This document was created with the Win2PDF “print to PDF” printer available at
http://www.win2pdf.com

This version of Win2PDF 10 is for evaluation and non-commercial use only.

This page will not be added after purchasing Win2PDF.

http://www.win2pdf.com/purchase/